إحداثيات التنظير اللساني لفعل الترجمة
بين مقولة الكليات اللغوية
وخصوصية المعنى الإتنوغرافي

الطيب دبـــه

جامعة الأغواط ـ الجزائر

ينضوي هذه العمل في مجال البحث اللساني النظري عن استراتيجيات لتأطير فعل الترجمة، وتحديد إحداثياته بما يهدف إلى ترقيته وحلّ مشكلاته. وفي سياق التعرض لصعوبات الترجمة لا سيما ما يتعلق منها بظاهرة التنافر بين اللغات يبدو مبدأ الكليات اللغوية إجراء لسانيا قد يساهم الاعتماد عليه في تقليص مشكلات الترجمة وتهوينها. ولأن البحث في مثل هذه الإشكالية قد يُفضي إلى الاصطدام بظاهرة الاختلاف بين الأنظمة اللغوية، مما يعيق موقف الاستعانة بمقولة الكليات، فإنا نرى أن الموضوع يقتضي دراسة الإشكالية من خلال تداعيات علاقة التدافع بين مقولة الكليات اللغوية من جهة، وخصوصية المعنى الإتنوغرافي من جهة ثانية، كما يقتضي البحث في ما يمكن أن تؤثر به نتائج هذه العلاقة في أنظمة اللغات، وفي سيرورة الحوار الحضاري بين شعوبها.

تشير النظريات اللسانية الحديثة إلى أن الترجمة مستحيلة ما دامت اللغات تختلف في معاجمها وأنظمتها الصرفية والنحوية، وما دام المترجمون لا يستطيعون ـ في كثير من مقامات الفعل الترجمي ـ أن يحافظوا على المعنى في النص المترجم مثلما كان عليه في النص الأصلي. ولئن كان المترجمون قد نجحوا في تحقيق المطابقة بين اللغتين حين تصدّيهم لبعض النصوص العلمية التي ترجع مصطلحاتها إلى تحديدات مرجعية عامة، ومعان عالمية موحّدة، فكيف تكون مواقفهم إزاء ترجمة النصوص الأدبية، تلك التي تنزع فيها الكلمات إلى التلون والانزياح بما لا نهاية له ولا قرار؟. وربّما وُفِّق المترجمون في الحفاظ على المعنى الأصلي خلال ترجماتهم للنصوص المتصلة بمضامين الثقافة الإنسانية المشتركة، لكنهم يبدون ـ لا محالة ـ عجزا واضحا أمام النصوص ذات المضامين الإتنوغرافية(١)

(١) جاء في قاموس تعليميات اللغات أن الإتنولوجيا Ethnologie هي نشاط علمي يتخذ موضوعه في الدراسة النظرية أو التفسيرية للجماعات الإنسانية، ولثقافاتها، تلك التي ترمي إلى استخلاص قوانين ونماذج، وتمحيصها انطلاقا من وقائع وصَفَتْها الإتنوغرافيا. أما الإتنوغرافيا Ethnographie فهي نشاط=

المتميِّزة، تلك التي لا يمكن أن تُفهم معانيها إلا في سياق من الخصوصيات الإيديولوجية، والأعراف الاجتماعية التي تختلف من أمة إلى أخرى، ومن شعب إلى آخر.

من رحم هذه المسألة التي أشكلت على الممارسين للترجمة وعلى العديد من العلماء الباحثين المتخصّصين في مجالها ينطلق موضوعنا الذي نحن بصدد مناقشته في هذا المقال، والذي نحاول من خلاله الإجابة عن بعض الأسئلة الهامة: لماذا تتعذر المطابقة في الترجمة؟، وهل تشترك اللغات البشرية في امتلاكها لخصائص عامة وكليات؟، وهل في الإمكان الاستفادة من هذه الخصائص والكليات في تقليص هوة الاختلاف بين اللغات، وإزالة التنافر بين أنظمتها؟، وإلى أي مدى يمكن للخصوصيات الإتنوغرافية والأعراف الاجتماعية أن تشكل عائقا أمام الترجمة الكاملة؟، وهل في هذه الخصوصيات ما يؤثر سلبا أو إيجابا في بناء الحوار الحضاري بين الأمم والشعوب؟.

في سياق الإجابة عن هذه الأسئلة بدا لنا من الحكمة المنهجية أن نوجّه مسار البحث لدراسة إشكالية الموضوع في إطار ما تقتضيه تداعيات العلاقة الجدلية بين مبدأ الكليات اللغوية من جهة، بوصفها إجراءً تقنيا يبدو كفيلا بتسهيل عملية الترجمة والبلوغ بها إلى ما يحدّ من صعوباتها، ويُقرِّبها من درجات الكمال، وبين خصوصيات المعنى الإتنوغرافي من جهة ثانية، باعتبارها مثالا لأقصى درجات التنافر والاختلاف بين اللغات.

= علمي يتخذ موضوعه في دراسة الجماعات الإنسانية وثقافاتها مراعيا لخصوصياتها في سبيل إحياء كل واحدة منها بكل أمانة ممكنة. أما اللسانيات الإتنوغرافية Ethnolinguistique فمن التعاريف الواردة لها في قاموس التعليميات أنها نشاط علمي يدرس - ضمن جماعة مّا - العلاقات الواردة بين اللغة والثقافة، وبين اللغة والمجتمع (ينظر: GalissonR et CosteD, Dictionnaire de Didactique des langues, Edt Hachette, 1976, p195-197.).

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أن أكثر(١) النظريات اللسانية الحديثة ـ على الرغم من تعدد طروحاتها وتباين مناهجها ـ تكاد تتفق في تأسيس تنظيرها اللساني لفعل الترجمة انطلاقا من تصوّرها لظاهرة الاختلاف بين اللغات البشرية(٢)، وذلك استنادا إلى أن « الترجمة تعني رسالتين متعادلتين ضمن سننين deux codes مختلفين »(٣)، أو هي تعني « تقديم تعبيرين مختلفين لمضمون واحد »(٤). ونظرا لشدّة ما تعترض به ظاهرة الاختلاف على المترجمين اعتبرتها اللسانيات الحديثة المشكلة الرئيسة في الترجمة؛ وخلُصت إلى القول بأنها السبب في تعذّرها واستحالتها على الأقل من الناحية النظرية.

والواقع أن دراسة ظاهرة الاختلاف هي ـ إلى جانب ذلك ـ الموضوع الجوهري في اللسانيات الحديثة؛ فنظرياتها تنطلق في دراسة الظواهر اللغوية من الاعتقاد أن « وصف لغة مّا معناه تحديد ما الذي تختلف فيه عن بقية اللغات »(٥)، وأن كلّ لغة إنما « تعِدُّ حدودها داخل كتلة الفكر التي لا شكل لها مانحةً قيمها لعناصر مختلفة ضمن انتظام مختلف، وتضع مركز ثقلها بشكل مختلف، وتُولي مراكز الثقل الأخرى بروزا مختلفا »(٦).

(١) لعلنا نستثني ههنا النظريات التداولية، تلك التي لا تُعنى بدراسة النظام اللساني ولا بخصائصه الداخلية، وإنما تُعنى بدراسة علاقة الخطاب بالظروف المقامية المحيطة به، ولذلك فهي لا تحتفل بظاهرة الاختلاف بين اللغات.

(٢) ينظـــر: Arcaini. E, Principes de linguistique appliquée, Payot, Paris, p274-275، و Jakobson. R, Essais de linguistique générale, p. 80-81.، وجورج مونان، اللسانيات والترجمة، (تر/ حسين بن زروق)، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠، ص٥٣-٥٥.

(3) Jackobson. R, Essais de linguistique générale, (tr/ Nicolas Ruwet), edt de Minuit, 1963, p. 80.

(4) Cohen. J, La structure du langage poétique, Flammarion,1966, p. 34.

(5) Martinet. A, La linguistique synchronique, P. U. F, 1970, p. 12.

(6) Hjelmslev. L, Prolégomènes à une théorie du langage, edt de Minuit, 1984, p. 70.

في ظل اهتمام اللسانيات الحديثة بظاهرة الاختلاف بين اللغات انتبه فريق من اللسانيين إلى فكرة لافتة للنظر سمّوها "الكليات اللغوية" Universaux linguistiques، وهي فكرة يرى أصحابها أنه « مهما اختلفت وجوه اللغة [. . .] نجد فيها كليات أساسية، باطنية، وهي تظهر في كل اللغات الخاصة التي دُرست حتى الآن »(١). ومما أورده معدّو "معجم اللسانيات" عن تعريف مصطلح الكليات قولهم: « تتعلق الكليات بالبحث في العناصر أو الاتجاهات (صوتية، أو فونولوجية، أو نحوية، أو معجمية) التي تكون مشتركة بين جميع اللغات البشرية والطبيعية »(٢).

يشير جورج مونان إلى أن كلمة "كليات" كان ظهورها في العصر الحديث على يد المؤلفين الأنجلوسكسونيين أولا، وذلك في اصطلاحات علماء الانثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، وعلم النفس(٣). أما في مجال اللسانيات فلم يبتدئ البحث عن كليات للغة إلا في الستينيات، وذلك تحت ضغط نوعين من البحوث: البحوث المتعلقة بالترجمة الآلية، والبحوث المتعلقة بنظرية النُحُوّ التوليدية(٤).

والحقيقة أن مفهوم الكليات ليس فكرة جديدة، فقد تساءل الفلاسفة منذ القديم: هل يمكن أن تكون هنالك عناصر اشتراك بين لغات البشر، على الرغم مما بينها من الاختلاف؟ وكان الجواب بفكرة شيّدها أرسطو من خلال منطقه الصوري، وكرَّستها المدرسةُ السكولاستية(٥)، واستثمرتها في الدرس النحوي

(١) ينظر: Whatmough. J, Language, A modern synthesis, Londres, Secker &Warburg, 1956, p. 16. نقلا عن: جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، ص٢٣٣-٢٣٤.

(2) Georges. M, Dictionnaire de la linguistique, Quadrige/ PUF, Paris, 1974, p. 331.

(٣) ينظر: جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، ص٢٣٣.

(٤) ينظر: Dubois. J et Autres, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, p. 503.

(٥) السكولاستية نسبة إلى كلمة School الانجليزية، وهي مدرسة ظهرت في القرن الثالث عشر، وأصحابها هم جماعة من اللغويين عُرفوا بتأثرهم بالفلسفة التاملية الأرسطية في تعلّم اللغة اللاتينية (ينظر: ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، (تر/ أحمد عوض)، عالم المعرفة، رجب، ١٤١٨، نوفمبر/ تشرين الثاني، ١٩٩٨، ص١٢٩-١٣٤).

مدرسة بور روايال[١]. ومفاد هذه الفكرة أن جميع اللغات تبدو خاضعةً إلى مبادئ كلية في الفكر الإنساني، وأن التفسير العميق لاستعمالاتها إنما يكون بالرجوع إلى تلك الكليات[٢]. وقد ساد هذا المفهوم الفلسفي لفكرة الكليات في التراث الإنساني قرونا طويلة من الزمان، وظل مهيمنا ـ بشكل خاص ـ على ساحة الفكر اللغوي الغربي إلى غاية العهد الذي ابتدأت فيه القطيعة مع الدراسات اللغوية التقليدية منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

ولا بدّ من الإشارة ههنا إلى أن الكليات اللغوية في اللسانيات الحديثة تختلف عن مفهوم الكليات بالصورة التي قدّمته بها الدراسات الفلسفية والمنطقية القديمة؛ فإذا كان الفلاسفة والمناطقة يرون أن هنالك أشكالا فكرية كلية وموحَّدة تخضع لها جميع لغات البشر بوصفها ممثلةً للفكر وتابعةً له، فإن اللسانيين المحدثين قد بلغ منهم التفكير اللساني مرحلة من النضج تنبَّهوا فيها إلى أن «لكل لغةٍ تنظيما خاصا، وأن من المتعذَّر إدخال اللغة اللاتينية في مخططات اللغة اليونانية»[٣]، و«أن المقولات المنطقية، كما عرضها أرسطو، ليست سوى نقل باصطلاحات الفلسفة لأصنافٍ لغوية خاصة باللغة اليونانية»[٤]. ولكنهم مع ذلك لا يمانعون في أن تكون هنالك كليات تجمع لغات البشر على الرغم مما يفرّق بينها من معالم الخصوصية والاختلاف، بل هناك من الدارسين المحدثين من لا يمانع في أن يتوسّع

(١) بور روايال مدرسة فرنسية تخصصت في دراسة النحو، وقد سمّيت بهذا الاسم نسبة لـ"دير بور روايال" المكان الذي كان يقيم به مؤسساها وهما: لونسيلو C. Lancelot، وأرنود A. Arnaud، مؤلفا كتاب: "Grammaire générale et raisonnée" (١٦٦٠)

(٢) ينظر: Ducrot. O et Todorov. T, Dictionnaire encyclopédique des scienses du langage, Seuil, 1972, p. 15.

(3) Arcaini. E, Principes de linguistique appliquée, p. 27. Benveniste. E, "Catégories de pensée et categories de langue", p. 419-429.

(٤) ينظر: Benveniste. E, "Catégories de pensée et categories de langue", p. 419-429. نقلا عن: جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، ص ٩٢.

مفهوم الكليات ليشمل كليات غير لغوية كالكليات البيولوجية، والكليات النفسية، والكليات الثقافية، تلك التي يساهم في دراستها ـ إلى جانب اللسانيات ـ علم الكونيات، وعلم الأحياء، وعلم وظائف الأعضاء، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا الثقافية(١).

يستند مفهوم الكليات في اللسانيات الحديثة إلى ذلك التصور القائل إن اللغات مهما اختلفت في أنظمتها الخاصة فهنالك الكثير من الخصائص المشتركة التي تجمعها. ويبدو أن من أبرز ما يلفت الانتباه في أمر هذه الخصائص ـ مهما كانت اتجاهات النظريات المحتفلة بها ـ وجودها في جميع اللغات وجودا فعليا تؤكده قوانين أنظمتها الخاصة وتجسِّده أمثلتها؛ فهي لا تستمدّ وجودها من المنطق الأرسطي، في ظلّ ما ورائية سابقة للتجربة تقول بوحدة الروح والفكر والمنطق، وإنما تُثبته إثباتا بواسطة تحقيق تجريبي محض(٢).

ويمكن القول إن جميع النظريات اللسانية إنما تنطلق ـ في أساس تفكيرها اللساني ـ من البحث عن الخصائص المشتركة في اللغات بوصفها مبادئ عامة في اللسان البشري، وإذا بدا أن الكتابات اللسانية الحديثة تنطلق في دراسة تلك المبادئ من بعض اللغات دون أخرى فإنما يقع ذلك من قبيل العرض والتمثيل لا غير؛ ولعلّ هذا ما يشير إلى أحد مدلولات الاصطلاح اللساني القاضي بأن تكون اللسانيات عامة لا خاصة(٣). وفي سياق هذه الملاحظة الإبستمولوجية تبدو

(١) ينظر: جورج مونان، المسائل النظرية للترجمة، ص٢٣٥-٢٥٩.

(٢) ينظر: جورج مونان، المسائل النظرية للترجمة، ص٢٣٤، وينظر: Chomsky. N, La nature formelle du langage, (Tr/ Nelcya Delande et Dan Sperber), (édité avec "La linguistique cartésienne"), Seuil, Paris, 1969, p. 179-180.

(٣) ينظر: R. H, Linguistique générale Une introduction, Armand colin, Paris,. Robins 1973, p15-16.

جميع النظريات اللسانية الحديثة متضافرةً جهودها لإنجاز مشروع لساني كبير اسمه البحث عن الكليات اللغوية، وإن لم تستخدم ـ كلها ـ مصطلح الكليات Universaux، وتقصد إلى دراسة مفهومه قصدا، وتتعرّض له بشكل مباشر.

وحينما نبحث عن النظريات التي تناولت مفهوم الكليات تناولا مباشرا سنجد أن هنالك عددا معتبرا من اللسانيين الذين وجدوا في بحث هذه المسألة قضية هي من أبرز قضايا البحث اللساني الحديث، مع ما بينهم من التفاوت والاختلاف من حيث منهج التناول، وغرض الدراسة، ودرجة الاهتمام. ويبدو من مظاهر هذا الاختلاف أنهم ينقسمون في دراسة الكليات إلى فرق ثلاثة: أحدها يتناول مبدأ الكليات في ذاته بوصفه موضوعا لسانيا صرفا لا صلة له بمشكلات الترجمة، لكنه يتناوله في ظل مستوى هو في قمة الطرح اللساني المجرّد، أي «على أعمّ مستوى مما يمكن تسميته بالمنطق اللغوي الشكلي»(١)، والثاني يتناول، كذلك، مبدأ الكليات في ذاته من حيث هو ظاهرة لسانية بحتة دون أن يتطلّع فيه إلى حلّ مشكلات الترجمة، ولكن في ظل مستوى من التصورات العملية هي أقرب إلى واقع اللغة المادي منها إلى واقعها الصوري، والثالث يبدو أن أصحابه انتبهوا إلى البحث في مسألة الكليات في ظل الاحتفال بالتطورات التي تعرفها الترجمة، والسعي إلى حل مشكلاتها، ومن ههنا نشأ اهتمامهم بدراسة الكليات لعلّهم يجدون فيها ما يسهّل مهمة المترجم، ويقاوم مظاهر الاختلاف والتنافر بين اللغات.

ولنبدأ استعراضنا لمقولات الفريق الأول، وخير ما يمثلها أعمال لويس يالمسليف، ونوام تشومسكي. أما يالمسليف فينطلق في نظرته للكليات اللغوية من مبدأ الاهتمام بدراسة جنس اللغة Espèce Langue معتبرا إياها «الموضوع الرئيس والحقيقي للسانيات البنوية»(٢)، وحتى يصل يالمسليف إلى جنس اللغة فإنه يدعو

(١) جورج مونان، المسائل النظرية للترجمة، ص٢٨٧.

(2) Essais linguistiques, p. 33.

إلى «أن تتأسّس البحوث المجراة حول بعض اللغات الخاصة على البنية النموذجية أو جنس اللغة، وإلى أن تتوخّى مباشرة تفسيرها»(١). يقول: «إن مهمتي الأولى والهامة ستكون تفسير البنية القاعدية للغة، ومن خلال هذه البنية أدرك الخصائص الملازمة لكل لغة [. . .] ومن جانب آخر سألغي في هذا البحث الأولي جميع الخصائص التي لا تكون مشتركة بين جميع اللغات »(٢). ومن فرط إيمانه بوجود هذه الخصائص المشتركة فهو يعتقد أن «أيّ نص في أيّ لغة ـ بالمعنى الواسع للفظ ـ يمكنه أن يُترجَم إلى أي لغة غير محدودة [يعني اللغة الطبيعية]، بينما يكون الأمر على خلاف ذلك مع اللغات المحدودة»(٣)، بناءً على أن اللغات غير المحدودة تصلح لأن تعبّر عن أيّ دلالة ممكنة، بينما لا تُعنى اللغات المحدودة، مثل الصيغ الرياضية، سوى بقسم من الدلالات النهائية(٤).

إن الذي يتميّز به التصور المبدئي ليالمسليف تجاه الخصائص المشتركة بين اللغات أنه يضعها ضمن مستوى عال من التجريد لا يرى فيه سبيلا إلى التمثل عبر المادة اللسانية، بل هو يدعو بشكل صريح إلى تحرير اللغات من مادتها اللسانية حتى تكشف عن حقيقتها عبر علاقات نحوية عامة، ومنطقية مجردة هي، في نظره، الغرض الجوهري والانشغال الأهمّ للسانيات(٥)، وفي هذا المستوى من التصور اليالمسليفي لا يهمّ ما إذا كان مقابل المعنى صوتا، أو كتابة، أو أي صنف من أصناف الرموز السيميائية بقدر ما يهمّ تحول هذا المعنى إلى وحدة ـ كيفما كانت مادتها أو ماهيتها ـ ذات وظيفة سيميائية. ومن ههنا جاء تعريفه للكلية Universelle مغاليا في العمومية والتجريد، حيث يقول: «نسمّي عمليةً مع نتيجةٍ مّا كليّةً إذا أثبتنا

(1) Ibidem, p. 33.

(2) Hjelmslev. L, Prolégomènes à une théorie du langage, p. 184.

(3) Ibidem, p. 183.

(٤) ينظر: Ibidem, p. 183.

(٥) ينظر: Essais linguistiques, p. 35-36.

أنها يمكن أن تتحقق في أي موضوع»[١].

ومع هذا يمكننا القول إنه على الرغم من هذا التميز الذي حظيت به دراسة يالمسليف لكليات اللغة فقد ظلت ـ سواء في مجال البحث اللساني بصورة عامة، أو في مجال الدراسات المتعلقة بالترجمة بصورة خاصة ـ محاولةً مثالية عاجزة عن الوصول إلى نتائج عملية ملموسة؛ إذ لا نكاد نعثر على أثرٍ لنظريته في مجال الدراسات التطبيقية لمشكلات الترجمة باستثناء بعض الدراسات المتعلقة بالترجمة الآلية، والتي بدا أن بعضها متأثر بتحليله المنطقي المستعين باستخدام الطرق الرياضية في سبيل ما يُؤدي إلى إنجاز "لغة عليا" للترجمة[٢]. ولعلّ السبب في فشل نظرية يالمسليف في الوصول إلى نتائج عملية ملموسة يرجع إلى كونها طموحا مثاليا موغلا في التجريد، ومشروع بحث لم يكتمل، ومسيرة لم تجد سبيلها إلى الاستمرار.

أما تشومسكي فقد درس كليات اللغة في إطار اتجاهه اللساني الذي يطمح من خلاله إلى استخراج البنية العامة لسائر اللغات من خلال البنى النحوية الخاصة، وهو يرى أن هذه البنية العامة إنما ترجع إلى مجموعةٍ من الخصائص العامة تسمى، في نظريته، بالنحو الكلي Grammaire universelle؛ يبيّن تشومسكي أن هذه الخصائص تنقسم ـ بشكل طبيعي ـ إلى ثلاثة أقسام: أحدها في الصوتيات الكلية، والثاني في علم الدلالة الكلي، والثالث في التركيب الكلي[٣]. إن المبدأ اللساني الذي يستند إليه النحو الكلي لدى تشومسكي هو الاعتقاد بوجود مجموعة من القواعد اللسانية المبيّنة في لغات العالم، والتي من خلالها تُستنبط القواعد الخاصة

(1) Hjelmslev. L, Prolégomènes à une théorie du langage, p. 56.

(٢) ينظر: ميلكا إيفيتش، اتجاهات البحث اللساني، (تر/ سعد مصلوح، ووفاء كامل)، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص٣٢٦.

(٣) ينظر: Chomsky. N, La nature formelle du langage, , p. 131-140

بكل لغة(١).

ينطلق تصور تشومسكي في اهتمامه بكليات النحو من تساؤله عن الكيفية التي يتمّ بها تمثيل الأصوات والمعاني في اللغات البشرية بصورة عامة، حيث ينبغي لبعض أنظمة التمثيل أن تكون مستقلّة عن أي لغة خاصة(٢). وفي سياق البحث عن الخلفية الإبستمولوجية لفكرة النحو الكلي نلاحظ أن تشومسكي استطاع أن يُعيد الاحتفال بالموضوع التقليدي الذي دعا إليه النحاة الفلاسفة (والذين يسمَّوْن بالعقلانيين)، وهو موضوع النحو العام Grammaire générale، والذي يشيرون فيه إلى أن اختلاف اللغات يكون قليلا حينما يتمّ التعرّض لبناها العميقة بينما يمكن الحصول على تنوعات واسعة ضمن مظاهرها السطحية(٣).

وفي ظل النقد الموجّه إلى نظرية النحو الكلي لدى تشومسكي هناك من يعتقد أن «الأنثروبولوجيا الحديثة أثبتت سوء المصادرات المأخوذة من النحو الكلي لدى العقلانيين مبيِّنةً، عن طريق الدراسة التجريبية، أن اللغات يمكنها – في الواقع – أن تبرز فيما بينها اختلافا كبيرا»(٤). لكن تشومسكي يردّ على أصحاب هذا الاعتقاد مبيّنا أن ما تعرفه اللسانيات الأنثروبولوجية من اكتشافات يبدو محدودا بالمظاهر السطحية لبنية اللغة، ومن ههنا لا ينبغي الاستناد إلى أحكامها وتفسيراتها فيما يمسّ البنى العميقة للغات. ويؤكّد تشومسكي أنه إذا كان هناك احتمال لأخطاء حقيقية في مبدأ النحو الكلي فإن هذه الأخطاء آتية من عدم معرفة الطبيعة المجرّدة للبنية اللسانية، ومن النقص فيما ينبغي أن يُعتمد من

(١) ينظر: Dubois. J et Autres, Dictionnaire de linguistique, p. 505، وينظر أيضا: Chomsky. N, La nature formelle du langage, p. 139.

(٢) ينظر: Chomsky. N, La nature formelle du langage, p. 132.

(٣) ينظر: Chomsky. N, Le langage et la pensée, (Tr/ LJCalvet), Petite Bibliothèque Payot, Paris, 1980, p. 112.

(4) Ckomsky. N, Le langage et la pensée, p. 114.

الشروط الدقيقة والمحددة حول شكل لغة مّا(١).

وحينما نقارن بين يالمسليف وتشومسكي نجد أن "مفاهيم النحو الكلي" كانت أكثر حضورا ضمن إحداثيات التنظير اللساني لفعل الترجمة، وأكثر إسهاما في توجيه سيرورته من "كليات اللغة النوع"؛ فلئن كان تشومسكي ويالمسليف يتشابهان في تركيز الدراسة على المجال النظري لموضوع الكليات، وفي عدم استثمارها ضمن البحث في قضايا الترجمة، فقد اختلفا من جهة ما تحظى به لسانيات تشومسكي ـ دون لسانيات يالمسليف ـ من التفعيل والاستثمار على مستوى كثيرٍ من البحوث الميدانية، ومن ذلك نجاح نظرية النحو الكلي في استقطاب اهتمام بعض اللسانيين المحتفين بمشكلات الترجمة. ويعدُّ أ. نايدا E. Nida وس. ر. تابر C. R. Taber من أبرز الذين استثمروا نظرية النحو الكلي التشومسكية في ميدان الترجمة.

أما الفريق الثاني فمع أن أصحابه لم يسلكوا مسلك المغالاة في التجريد والتعميم إذ تبدو دراساتهم اللسانية أقرب إلى الإجراء والاستثمار منها إلى التنظير والصورنة، إلا أنهم فضّلوا أن تتّخذ دراستهم للكليات منحى لسانيا خالصا، يعتبرونها من خلاله مظهرا من مظاهر الدراسة العامة للسانيات الحديثة في مقابل الدراسة اللسانية الخاصة بكل لغة على حدة، ولذلك نجدهم لا يتمسكون بالكليات في ذاتها، بل إن بعضهم قد يتحفظ في القول بكلية مّا إذا لم تنطبق على جميع اللغات، أو بدا في تفسيرها أو تحليلها شيء من التعسف أو الشطط(٢).

(1) Ibidem, p. 114-115.

(٢) مثلما فعل مارتيني حينما ناقش التحليل الذي يرى أصحابه أن الفعل الدال على الحوادث والاسم الدال على الأشياء قسمان كبيران موجودان في جميع اللغات. فهو يرى أن هذا التحليل الذي يبدو في نظر الكثيرين ناتجا عن بنية الكون لا يعكس اختلافا حقيقيا في الواقع؛ فقد يُعبّر بالاسم عن الحدث، كما قد يدل الفعل عن الاسمية. (ينظر: Martinet. A, L'opposition verbo-nominale, p. 100-104 نقلا عن: جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، ص٢٤٤-٢٤٨).

ومن الكليات التي تم التعرض لها في أعمال هذا الفريق يمكننا الإشارة إلى مبدأ التقطيع المزدوج الذي تحدث عنه مارتيني؛ فكل اللغات تعرف نصوصها التقطيعَ إلى مستويين؛ أحدهما يخص الوحدات غير الدالة، وهي الحروف Phonèmes(١)، والآخر يخصّ الوحدات الدالة، وهي المونيمات Monèmes، وفي مجال الفونولوجيا يشير ياكبسون إلى أن في لغات العالم عددا محدودا من الفونيمات تتقابل من خلال اثني عشر سمة تمييزية، وأن كلّ لغة تأخذ من هذه الفونيمات ما يناسبها، أو بمعنى آخر، كل لغةٍ تملك عددا من الفونيمات هي ذات الفونيمات التي تتقاسمها مع سائر اللغات(٢)، وفي مجالي الصرف والنحو يشير مارتيني إلى اشتراك اللغات في ثلاثة مبادئ للتحليل اللساني تتحدد على ضوئها وظائف الوحدات هي: المعنى المعجمي للوحدة، وموقعها(٣) في التركيب، وصلتها بغيرها من الوحدات(٤). ويشير بنفنيست إلى وجود الضمائر في جميع اللغات، فهو يقول: «لا تغيب الضمائر من عداد الأدلة في لغة مّا، مهما كان صنفها، أو عصرها، أو منطقتها »(٥) كما يشير إلى اشتراك اللغات في تنظيمها لمفهوم الزمن وتمييزه بكيفية يكون فيها الزمن الحاضر temps present هو الخط الفاصل دائما(٦).

ولأن لسانيي الفريق الثاني يهتمّون بمبدأ الكليات في ذاته، فقد جاء تناولهم له عريا عن الاهتمام بالترجمة ومشكلاتها، فالمتتبع لنصوصهم يجد أنهم يُبدون ـ حين

(١) ينظر: Martinet. A, Elements de linguistique générale, p. 13-15.

(٢) ينظر: Jakobson. R, Essais de linguistique générale, p. 127-131.

(٣) يبدو أنه قد فات مارتيني أن العربية لا تستند في نظام التحليل اللساني لوحداتها إلى مبدأ الموقعية نظرا لاعتمادها على خاصية الإعراب التي يُستغنى بها عن الموقع (أو الرتبة مثلما سماها النحاة القدامى).

(٤) ينظر: Martinet. A, Elements de linguistique générale, p. 109-111.

(5) Benveniste. E, Problèmes de linguistique générale, Editions CERES, 1995, (T1), p260.

(٦) ينظر: Ibidem, p. 261.

تعرّضهم لقضايا الترجمة ومشكلاتها ـ تمسكا واضحا بظاهرة الاختلاف بين اللغات على وجه يدل على اعترافهم باستحالة الترجمة، أو على الأقل بانتفاء التعادل التام بين نصّي اللغتين، يقول ياكبسون: «ليس هنالك عادة تعادل تام بين الوحدات المشفّرة، بينما هنالك رسائل بإمكانها أن تؤوّل إلى وحدات أو رسائل أجنبية»(١). ويرى مارتيني في معرض حديثه عن مخاطر الترجمة أن المترجم لا ينبغي أن يفاجأ إذا لم يجد شبها بين لغته واللغة التي يريد ترجمتها، وأنه لا ينبغي أن ننطلق من المبدأ الذي يتصوّر أن كل لغة تعرف الصفات adjectifs، وتعرف الفرق بين الفعل والاسم(٢).

أما الفريق الثالث فقد انطلقت جهود اللسانيين فيه من همّ التساؤل عن إمكانية وجود خصائص لسانية مشتركة كفيلة بتذليل صعوبات الترجمة، ولذلك جاء تناولهم للكليات أكثر واقعيةً وجدّيّة، وأدنى إلى التقصي البراغماتي الجاد، وأبعد عن تصورات الإمكان والافتراض. يقول جورج مونان: «إذا استطعنا أن نثبت أن وراء علوم النحو التامة الاختلاف حدّا أدنى من الوظائف الكبيرة والعلاقات النحوية المشتركة الكبيرة، فنظرية الترجمة لا بدّ رابحة»(٣).

ومن أبرز نماذج هذا الفريق يمكن أن نشير إلى برت أجسكي، وإيتل أجنسكي، وأوجين نايدا، ور.تابر، وجورج مونان. أما إيتل وبرت إجسنكي فمن أمثلة الكليات اللغوية التي يذكرانها ـ في كتابهما "كليات اللغة" ـ العدد المحدود للفونيمات، وانقسام الأقوال إلى مورفيمات، واستعمال المورفيمات بشكل متسلسل..الخ، وهما يؤكدان أن عدد الكليات هو أكثر مما نعتقد، ذلك أنهما يريان أن اللغة ما هي إلا وجه من وجوه الكليات الثقافية، وعنصر من عناصرها،

(1) Jakobson. R, Essais de linguistique générale, p. 80.

(٢) ينظر: Martinet. A, Elements de linguistique générale, p. 37.

(٣) ينظر: المسائل النظرية في الترجمة، ص٢٨٦-٢٨٧.

إلى جانب عناصر أخرى كالتكنولوجيا، والدين، والتربية، والسلطة(١).

أما جورج مونان فيبدو تمسكه قويا جدا بفكرة الكليات، وباستثمارها في حل معضلات الترجمة، على الرغم من أنه يعلن عن فشلها أحيانا(٢). ولقد استطاع في كتابه "المسائل النظرية للترجمة" أن يُبرز حدّة النقاش الذي أجراه اللسانيون بين كليات اللغة وخصوصيات أنظمتها، وذلك من خلال استعراض دقيق لأهمّ الأعمال والنظريات التي تناولت موضوع الكليات، وكذا التي تناولت علاقة الترجمة بتعدد الحضارات فيما يعكس سلطة المعنى الإتنوغرافي.

أما نايدا وتابر فخير ما يمثل أعمالهما في هذا الإطار كتاب اشتركا في تأليفه عنوانه: "نظرية الترجمة وتطبيقاتها"؛ «يزعم نايدا وتابر أن في جميع اللغات عددا من الأبنية النووية يتراوح بين ستة أبنية واثني عشر بناءً، وهي أبنية نووية أساسية في قولهما [. . .] وأن اللغات جميعا تتفق فيما بينها على مستوى الأبنية النووية أكثر مما تتفق على مستوى الأبنية المعقّدة »(٣). هذا قول يبدو واضحا أن صاحبيه تأثرا فيه بمقولة تشومسكي التي يرى فيها أن الشكل الأساسي للغة، وهو ما يسمّيه نواة اللغة، إنما يرجع إلى مجموعة الجمل النواة Phrases-noyaux، تلك التي يتمّ إنتاجها تبعا لتطبيق التحويلات الوجوبية على السلاسل النهائية للنحو المركّبي(٤).

ويقول نايدا وتابر «إن مستوى النواة هو المستوى الذي تُنقل فيه الرسالة إلى اللغة المتلقية قبل تحويلها إلى البناء السطحي على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي

(١) ينظر: Aginsky. B et E, Language Universals, p. 168. نقلا عن: جورج مونان، المسائل النظرية للترجمة، ص٢٥٠.

(٢) ينظر: جورج مونان، المسائل النظرية للترجمة، ص٢٩٣، ٢٩٥.

(٣) محمد عناني، نظرية الترجمة الحديثة. مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة، سلسلة لغويات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ومكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠٠٣، ص٦١.

(٤) ينظر: Chomsky. N, Structures syntaxiques, (Tr/ Michel Braudeau), Edt de Seuil, Paris, 1969, p. 51.

مرحلة "النقل الحرفي" Literal transfer، والثانية مرحلة "الحد الأدنى" Minimal transfer، والثالثة مرحلة "النقل الأدبي" Literary transfer»[1]. وههنا يبدو تأثرهما بمقولة تشومسكي التي يشير فيها إلى مفهوم الجملة النواة، ولكن في ظل مستوى منهجي يبدو أدق تحليلا وأكثر تعميما، وذلك حينما يشير إلى ما يسمّيه البنى العميقة، تلك البنى التي تظهر فيها كليات اللغات بشكل واضح؛ فهو يرى «أن النحو الكلي يحاول أن يبيّن أن البنى العميقة يقلّ تنوعها من لغة إلى أخرى، بينما يكثر تنوّع البنى السطحية»[2]، وفي هذا تحفيز بيّن إلى البحث عن إمكانية وجود بنى عميقة جامعة بين اللغتين المترجَم منها والمترجَم إليها، لعل الرجوع إليها يذلّل بعضا من الصعوبات.

وبعد، يجدر بنا أن نتساءل: ما الذي يمكن أن يفيده المترجمون من تعرّضهم لكليات اللغة؟ وهل حقا يجدون في الاستناد إلى الكليات ما يهوّن من صعوبات الترجمة، و يقلّص من مظاهر الاختلاف بين اللغات؟.

حينما ننظر إلى المسألة من زاوية جدّية واقعية فلا نجد في الأمر أكثر من الشعور بالاستئناس. إن التعلق بالكليات لا يعدّ إجراءً تقنيا بقدر ما هو شعور بالاستئناس، الاستئناس لإمكانية وجود الاشتراك والتقارب بين اللغات بما قد يُسهم في حل مشكلات الترجمة، والاستئناس لانتماء اللغات البشرية كلها إلى نمط واحدٍ من الإجراءات والآليات، ولتشكُّل بناها من وحدات صوتية مشتركة، ولاستنادها، في عمل أنظمتها، إلى نفس المبادئ والآليات. والواقع أن هذا الاستئناس يستمدّ أهميته من واقع فعل الترجمة ذاته، ذلك أن المترجمين ما قدّموا الذي قدّموه على مر الدهور والعصور - وهي جهود ليس باليسير إحصاؤها أو معرفة مداها - إلا بهذا

(1) Nida. E. A et C. R. Taber, (1969) The Theory and practiceof translation, Lieden: E. J. Brill, p. 39. نقلا عن: محمد عناني، نظرية الترجمة الحديثة، ص٦١.

(1) Chomsky. N, La nature formelle de la langue, p. 179.

الاستئناس، أي باستئناسهم إلى وجود الكليات والخصائص المشتركة بين اللغات، إذ لولا تلك الكليات والخصائص الموجودة بين اللغات لما كان هناك من سبيل إلى الترجمة أصلا.

ومع ذلك فإنه مهما كان لهذا الاستئناس ما يسنده من الحقائق والبيّنات، فهناك حقيقة هي أكبر منه حضورا، وأقوى أثرا، مفادها أن الاختلاف هو أظهر ظواهر اللغات البشرية، بل هو أخصُّ خصائص أنظمتها، مثلما عبّر به يالمسليف عمّا هو قريب من هذا المعنى(١)؛ فعلى الرغم مما في اللغات من الخصائص المشتركة فهي تنطوي على مستويات من الاختلاف والتنافر معقدةٍ ومتداخلة، وهي مستويات تحضر في أنظمتها اللغوية ومضامينها الثقافية بقوة، وتتصرف في مجالات استعمالها تصرفا ظاهرا جديرا بأن يطمس ما بينها من معالم الاشتراك والتشابه، وأن يحجب أثره، وفي هذا ما يؤكّد أنه لا منجاة لفعل الترجمة من الوقوع في الارتباك والاضطراب، وما يدفع إلى الاقتناع بأن الترجمة ليست أكثر من مقاربة تأويلية، مهما كانت محاولات البحث عن الكليات.

ويبدو أن من أقوى الأدلة على هشاشة فكرة الكليات أمام عقبات الترجمة، وعلى أنها في النهاية لا تستند إلى أساس متين أن نجد بعض اللسانيين يدعو إليها ويتمسك بها في مقام، بينما يعارضها ويتحدث عنها بما يوحي بعدم جدواها في مقام آخر، مثلما يفعل مونان في كتابه "المسائل النظرية"؛ فهو تارة يتحدث عنها بما يدل على أنه مؤمن بها إلى حدّ بعيد، ومتمسك بضرورتها في الحد من صعوبات الترجمة(٢)، وتارة أخرى يشير إلى عدم جدواها، ويبين أن التمسك بها لا يفضي - في النهاية - إلى شيء(٣).

(١) ينظر: Hjelmslev. L, Essais linguistique, p. 35.

(٢) ينظر: المسائل النظرية، ص ص ٢٤٢-٢٥٠.

(٣) ينظر: نفسه، ص ٢٩٣، ٢٩٥.

هذا، ويمكننا القول إن فكرة الكليات قد تكون ـ من حيث مبدؤها ـ مطلبا هاما وفكرة وجيهة في سياق السعي إلى التقليص من عقبات الترجمة، ولكن تناولها على هذا الصعيد الذي تعرّضنا لجوانب منه في الفقرات السابقة لا يكفي لأن يدفع بها إلى إنجاز حقيقي فعّال كفيل بمقاومة ظاهرة التنافر والاختلاف بين اللغات، يقول جورج مونان في هذا الشأن: « يمكننا أن نؤكّد، دون أن نجانب الصّواب، أن مثل هذه العناصر النحوية العامة [يعني ما استعرضه من كليات دالة على وجود خصائص مشتركة بين اللغات] لا تحمل، فيما يتعلّق بالترجمة، سوى غلة هزيلة من الكليات »(١). ويقول طه عبد الرحمن خلال نقده لما سماه اللغة الجامعة L.Universelle: « ليست الكليات التي يلوّح بها بعض اللسانيين [. . .] إلا مجرّد حقائق مبتذلة تقصر عن أن يكون لها أي تأثير مفيد في مجال الوصف اللساني »(٢).

قد كان يمكن للترجمة أن تنتعش ممارستها بالاستناد إلى كليات اللغة لو كان الاختلاف بين اللغات لا يتجاوز حدود المعاني المعجمية للوحدات، لكن كيف الحال والاختلاف يطال جميع عناصر النشاط اللغوي ومستوياته؛ ومن أبرز الاختلافات التي تعرفها اللغات يمكننا الإشارة إلى أربعة منها:

١- الاختلافُ في التعيين على مستوى الواقع الفيزيائي والواقع الاجتماعي الذين ترجع إليهما وحدات اللغة، وهو ما يتصل بما يسمّيه اللغويون الدلالة المعجمية. والاختلاف في التعيين يكون على مستويات دنيا، لعلّ أبسطها أن تضع كل لغة للشيء نفسه لفظا خاصا بها يدلّ عليه، وقد يكون الاختلاف في مستوى وِجهة الدلالة في ضوء العلاقة الترابطية للوحدة اللسانية مع غيرها من الوحدات التي قد تترادف معها، أو تشترك، أو تتضاد، وهو ما يتصل بمبدإٍ إجرائي هام

(١) نفسه، ص٢٩٣.

(٢) طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة ١- الفلسفة والترجمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٩٥، ط١، ص٧١.

يسميه علماء الدلالة بالدائرة الدلالية Sphère sémantique[1]، وقد يصل الاختلاف إلى ما تعرفه الوحدات من تباين في معانيها الإتنوغرافية، وهو ما يشير إلى اختلاف اللغات من جهة ما يختص به أهاليها من الذهنيات والنفسيات، والاختيارات الثقافية والاجتماعية المتميِّزة.

٢- الاختلاف في الأنظمة البيانية للغات على مستوى العلاقات الرابطة بين الوحدات في ظل ما تقتضيه القوانين الصرفية والنحوية، وهو مستوى أعقد من المستوى السابق، وتكمن الصعوبة فيه من جهة أن المعنى لا يتمّ ترتيبه إلا من خلاله، بحيث لا يُكتفى دونه بالمعنى المعجمي، ولذلك يحرص ياكبسون على توضيح فعل الترجمة بأنه لا يكون عن طريق استبدال وحدات معزولة بأخرى، وإنما عن طريق استبدال رسالة كاملة بأخرى[2]. إن الذي يدعو ياكبسون إلى التعامل مع الرسالة كاملة بدل التعامل مع وحداتها المعزولة هو مراعاة خصوصيات الأنظمة الصرفية والنحوية[3] ومراعاة ما تقتضيه من سياقات دلالية متنوعة. ويقول مارتيني: « منذ البداية ينبغي أن نضع في اعتبارنا أنه ليس هنالك ما يضمن لنا أن نجد في لغة أخرى ـ هي مناط امتحان الترجمة ـ تمييزاتٍ، ولا وحدات فونولوجية، أو نحوية تعوَّدنا عليها ضمن تجربتنا اللسانية السابقة »[4].

٣- الاختلاف في الطرائق البيانية التي يتم بها تحويل اللغة إلى كلام، ففي كل

(١) في هذا المستوى يظهر جليا الاستناد إلى مفهوم القيمة في الوحدة اللسانية، ذلك أن قيمتها تستمدّ من علاقتها بغيرها من الوحدات. أما دلالتها فلا تعني أكثر من إحالتها ـ وهي معزولة عن بقية الوحدات ـ إلى الشيء الذي تدل عليه في الخارج.

(٢) ينظر: Jakobson. R, Essais de linguistique générale, p. 80 .

(٣) هنالك لغات تعرف الفرق بين المفرد والمثنى والجمع مثل العربية والروسية، ولغات لا تعرف سوى المفرد والجمع، مثل اللغات الهندية الأوروبية، وهناك لغات لا تعرف الرابط اللفظي بين المسند والمسند إليه كالعربية، وأخرى لا يصحّ التعبير، في بعض تراكيبها الإسنادية، من دونه، كاللغات الهندية الأوروبية.

(4) Martinet. A, Elements de linguistique générale, p37.

لغة هناك أشكال تعبيرية خاصة يتم بها تجسيد قوانين اللغة المفترضة من خلال ظروف خاصة للاستعمال الفردي المنحرف. ولعلّ هذا المستوى هو أقوى المستويات إبرازا لظاهرة الاختلاف بين اللغات، وأشدّها إرباكا للمترجم، لكونه يضيف إلى اختلاف اللغات اختلافا آخر داخل اللغة نفسها هو الاختلاف في أساليب التعبير وطرائقه، تلك التي تمعن في تحريف اللغة عن أصولها وثوابتها، وتجعل نصوصها أدلّ على الخصائص الفردية لدى المتكلمين.

يستمد اختلاف اللغات أهميته في هذا المستوى من القول الذي يرى إن الترجمة للكلام وليست للغة(١)، ينبغي على المترجم أن يراعي في النصوص التي يترجمها مستوياتها الكلامية المفتوحة أكثر مما يراعي مستوياتها اللغوية المغلقة؛ ففي حدث الكلام حيث تتفرّد اللغة عل لسان المتكلم لا يكون للقوانين أو القواعد اللسانية معنى إلا في الاستعمال اللساني. واللسان Langage لا يُفهم إلا بالانطلاق من مقاربة مزدوجة تراعي ـ في الوقت ذاته ـ الشخص الذي يتكلّم، واللغة التي يتكلم بها(٢). ومن ههنا يبدو أن طابع الفردية في اللغات هو مكمن الصعوبة في مهمة الترجمة، مما يفضي بها إلى الاستحالة(٣)، ذلك أن «العنصر الفردي يسكن في لغة الناس، ويجعل من مهمات الفهم والترجمة أمرا لا نهائيا»(٤).

٤ – الاختلاف في الأعراف الاجتماعية، والتجارب النفسية والثقافية التي تعرفها الأقوام والأمم(٥). في هذا المستوى يبرز الاختلاف في أعمق مظهر من

(١) ينظر: Jean rené Ladmiral, Traduire: théorèmes pour la traduction, Payot, Paris, 1979, p. 17.

(2) Friedrich Schleiermacher, Des différentes méthodes du traduire et autre texte (tr/ A. Berman et C. Berner), Edition du seuil, 1999, p. 118.

(٣) ينظر: Ibidem, p. 129.

(4) Ibidem, p. 120.

(٥) سنحاول، فيما يلي من الفقرات، أن نتعرّض لهذا المستوى من الاختلاف بشيء من التفصيل نظرا لصلته الوثيقة بموضوع المقال.

مظاهره، إذ فيه تكبر مسافة التباعد بين اللغات بما يحمل على تأكيد القول الذي يرى أن الترجمة مهمّة مستحيلة. ذلك أنه «لا تكفي معرفة الكلمات في الترجمة، بل يجب معرفة الأشياء التي يتحدّث عنها النص المراد ترجمته»(١). «أن يرغب مترجمٌ في النقل إلى لغةٍ أجنبية معناه الحكم بأن تجربة عالمه اللساني والاجتماعي والثقافي ستمر إلى نظام آخر وتنخرط فيه بما قد لا يحتمل المعادلات الضرورية التي يقتضيها نظام لسانه الخاص من حيث الجوانب الصرفية والنحوية والثقافية»(٢).

هكذا تتعدد مستويات الاختلاف بين اللغات وتتعدد مظاهره بما يُسلم إلى الظن أنه لا جدوى من فكرة الكليات، أو على الأقلّ لا جدوى من الكليات التي تمّ التوصل إليها إلى حدّ الآن، إذ لا يمكنها أن تصمد أمام ظواهر الاختلاف التي تعرفها اللغات على الوجه العام الذي بيّناه في الفقرات السابقة، وفيما يلي مزيد من البيان والتوضيح، خصوصا فيما يتعلّق بالاختلاف في المعنى الإتنوغرافي، حيث تصل المسافة بين اللغات مدى بعيدا من الاختلاف والتنافر.

ويبدو أن نظرية اختلاف رؤى العالم هي أبرز مقولة يمكنها أن تصلح لبيان خصوصيات المعنى الإتنوغرافي؛ فهي تعتقد أن اللغات لا تتوقف في اختلافها على أصوات الكلام المختلفة، ولكنها تشتمل على اختلافات في تفسير المتكلمين، وفي فهمهم للعالم الذي يعيشون فيه(٣)، وأن كل لغة هي «نظام واسع من البنى يختلف عن أنظمة سائر اللغات، وتنتظم فيه ثقافيا الأشكال والفصائل التي بواسطتها يتصل الفرد ويحلل الطبيعة، ويلاحظ أو يتغاضى عن هذا النمط أو ذاك من الظواهر والعلاقات، ويُعمل طريقته في التفكير، ويبني صرح معرفته للعالم»(٤).

(١) جورج مونان، المسائل النظرية، ص٣٨.

(2) Arcaini. E, Principes de linguistique appliquée, p. 279.

(٣) ينظر: ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص٢٨٧.

(٤) ينظر: Whorf. B, Language, p. 213. نقلا عن: جورج مونان، المسائل النظرية، ص٩٠.

تعدّ نظرية رؤى العالم أبرز مقولة يمكن أن تتعرض لمناقشتها فكرةُ الكليات؛ ذلك أنهما ترجعان إلى مقولتين متدافعتين، إذ لا يمكن أن يوجد التسليم بإحداهما مع التسليم بالأخرى، ونجاح القول بإحداهما لا بدّ أن يُسْلم إلى فشل القول بالأخرى، والنقاش بينهما ينهض في صورة من العلاقة الجدلية المفتوحة. ومن ههنا كانت مقولة الكليات ملاذا للراغبين في تطويع فعل الترجمة، وكانت مقولة اختلاف رؤى العالم عقبة كأداء في طريقهم.

يُعلن مؤرخو اللسانيات أن بداية التأسيس لفكرة رؤى العالم كانت على يد اللساني الألماني فيلهلم فون همبولت W. V. Humbold، ويرجع مضمون هذه النظرية لديه إلى فلسفة « ترفض اعتبار اللغة أداة عمياء للتعبير، بل مبدأ فاعلا يفرض على الفكر جملة من التّمييزات والقيم: يتضمّن كل نظام لغوي تحليلا للعالم الخارجي خاصا به، ومختلفا عن تحليل سائر اللغات، أو عن تحليل اللغة نفسها في سائر مراحلها »(١). ويرى همبولت أن متكلمي اللغات المختلفة يعيشون جزئيا في عوالم مختلفة، ولديهم أنظمة تفكير مختلفة، ومن هنا فهو يؤكد أن لكل لغة شخصية مختلفة هي بمثابة خاصية مميِّزة للأمة أو الجماعة التي تتكلمها(٢).

ظلت هذه النظرية مغمورة ومهملة زمنا طويلا، وفي القرن العشرين أعادت اللسانيات البنوية إحياءها من جديد، وذلك من خلال جهود لسانية متباينة للسانيين بارزين، سُمُّوا بالهمبولتيين، استطاع كلٌّ منهم أن يساهم في تقويم نظرية همبولت وتطويرها من جانبه، من هؤلاء نذكر لويس يالمسليف، وستيفن أولمان، وبنيامين وورف، وإدوارد سابير.

لا يخفى على متتبع كتابات يالمسليف مدى اهتمامه باختلاف اللغات، فمع أنه قد أفاض القول في الاحتفال بمبدأ الكليات إلا أنه لم يأل جهدا في دراسة

(١) جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، ص٨٧.

(٢) ينظر: ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص٢٨٦، ٢٨٨.

ظاهرة الاختلاف، باعتباره إياها الموضوع الجوهري في اللسانيات، مثلما تقدّمت الإشارة إليه. ومما يلفت النظر في دراسة يالمسليف لاختلافات اللغات أنها ترد على نحو يكشف عن اهتمام واضح بما تعكسه من اختلاف في الأفكار والثقافات والأعراف الاجتماعية.

إن الذي يميِّز يالمسليف في طرحه الهمبولتي أنه يعرضه من خلال رؤية بنوية يحرص فيها على الفصل بين الصورة والمادة من جهة، وبين التعبير والمحتوى من جهة أخرى؛ فهو يقول: «لا يمكننا ـ عن طريق الوصف المادي للأشياء المدلول عليها ـ أن نصل إلى تحديد مفيد لاستعمالها الدلالي المقبول في جماعة لسانية مّا، بينما نصل إليه، على العكس من ذلك، عن طريق القيم والأعراف والتصورات التي تتبناها تلك الجماعة»(١)، إن رفض يالمسليف الاعتماد على الوصف المادي معناه الاستناد إلى مقولة القيم بوصفها نتاجا للعلاقات المؤسسة لنظام الوحدات في شكله البنوي الكلي والشامل، سواء أكانت القيم الصورية لمستويات التعبير Expression أم القيم الثقافية والاجتماعية لمستويات المضمون Contenu (٢).

أما الأشياء المادية في ذاتها فهي في نظر يالمسليف ليست حرِيّة بالاحتفال، لأنها لا تبيِّن حقيقة الاختلاف بين اللغات. فهو يقول: «إن شيئا فيزيائيا واحدا يمكنه أن يستلم أوصافا دلالية مختلفة باختلاف الحضارات التي تمثلها اللغات»(٣). ومن الأمثلة التي يعرضها في هذا الشأن ما جاء في قوله: «يستلم "الكلب" وصفا دلاليا مختلفا كل الاختلاف لدى الإسكيمو الذين يستخدمونه ـ بشكل خاص ـ للجر، عن وصفه الدلالي لدى البارس Parses الذين يقدّسونه، أو لدى مجتمع هندي يحتقره ويجعله منبوذا، أو لدى مجتمعاتنا الغربية التي تعتبره على الأخص حيوانا

(1) Hjelmslev. L, essais linguistiques, p. 61.

(٢) ينظر: Prolégomènes, . p65-79.

(3) Hjelmslev. L, essais linguistiques, p. 61.

أليفا مدرّبا للصيد والحراسة»(١).

أما ستيفان أولمان فقد ورد اهتمامه بفكرة اختلاف رؤى العالم من خلال إسهامه المرتكز على دراسة العلاقة بين اللغات وبين الطرائق الخاصة التي يفكر بها الشعوب، ويمارسون من خلالها حياتهم النفسية والاجتماعية؛ فهو يرى أن الثروة اللفظية التي ترثها الشعوب هي «نتائج جهود الأجيال العديدة، ووسيلة من وسائل نقل القيم القومية والمعتقدات وطرائق تقويم الأشياء وتفسيرها عبر السنين، وكل جماعة تربطها وحدة لغوية تطور نظاما فريدا متميِّزا من نظم التعبير اللغوي، وتودع هذا النظام كل فلسفتها ونظرتها العامة إلى الحياة. فإذا ما وُلد الشخص في جماعة لغوية معينة ورث عنها نظرتها إلى الحياة ومعايير القيم والمثل الخاصة بها، والتي تبلور لغتها»(٢).

وعبر تتبع أولمان لظاهرة اختلاف اللغات، ولما تعكسه من اختلافات دقيقة في تجارب الحياة، وأنماط التفكير، ورؤى العالم، توصل إلى أن الترجمة لا بدّ أن تكون عملية صعبة. حيث يقول: «فإذا كانت كل لغة تبلور لنفسها نمطا خاصا فريدا من أنماط النظر إلى الحياة فإن عملية النقل من لغة إلى أخرى لا بدّ أن تصطدم بصعوبات حقيقية شائكة»(٣)، ولبيان هذه الصعوبة يسوق أولمان بعض الأمثلة الدالة على اختلاف اللغات لاختلاف رؤاها إلى العالم، حيث يقول: «فالكلمات humour, fair, gentleman مثلا، وكثير غيرها إنما هي تعبيرات عن طريقة الحياة في بريطانيا، فإذا رغب الأجانب في أن يشاركوا البريطانيين القيم والمثل التي تعنيها هذه الألفاظ فأحسن طريق إلى ذلك هو نقل هذه الألفاظ إلى لغاتهم على سبيل

(1) Ibidem, p. 61.

(٢) ستيفان أولمان، دور الكلمة في اللغة، (تر/ كمال بشر)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص٢٣٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٣٨.

الاقتراض [. . .] ومن الثابت من جهة أخرى أن الكلمتين الفرنسية perfide، والإنجليزية Cant ومعناهما "مخادع منافق"، ليس لهما ما يقابلهما مقابلة دقيقة في اللغة الألمانية. فإذا ما نزلنا إلى مستوى عادي جدا من مستويات الكلام، فسوف نفاجأ بما يبعث على اليأس، إذ سوف نكتشف أن اللغة الفرنسية مثلا ليس فيها كلمات مفردة تقابل الأفعال الإنجليزية الشائعة: "to sit يجلس"، "to stand يقف"، "to lie يستلقي"، فهذه الأفكار البسيطة لا تترجم إلى الفرنسية إلا بشيء من اللفّ والدوران، هكذا "etre assis كونه جالسا"، و"etre debout كونه واقفا"، و"etre couché كونه مستلقيا"»(١).

أما ب. وورف وإ. سابير فقد اشتركا في أعمال أسفرت عن نظرية متميزة حول مسألة العلاقة بين اللغة والثقافة، وقد سميت هذه النظرية بـ"فرضية سابير – وورف"، وسمّيت كذلك بالنظرية النسبية، نظرا لنسبية الرؤى الثقافية التي تمثلها لغات العالم(٢)، وكانت بداية التأسيس لهذه النظرية ضمن ملاحظة وورف وسابير الإتنوغرافية للتنوع الهائل الذي تعرفه اللغات الهندية، ولما يرافق هذا التنوع من تعددية عميقة للمؤسسات الاجتماعية والتقاليد الثقافية(٣).

يؤكد سابير أن اللغات لا تختلف في وضعها لألفاظ خاصة بها إزاء الشيء الفيزيائي نفسه، إنما تختلف في ما تمنحه للفظ من حمولة دلالية خاصة تستمدها من إهاب المعنى الإتنوغرافي الذي تضعه ثقافة المجتمع وتختصّ به؛ يقول سابير: «إن الذي يعبّر، بكل دقة، عن المحيط الفيزيائي لمستخدمي اللغة هو معجم هذه اللغة. ويمكننا، في الواقع، تعريف المعجم الكامل للغة مّا بأنه بمثابة بيان جرد

(١) نفسه، ص٢٣٩–٢٤٠.

(٢) ينظر: Christian Baylon, Sociolinguistique Societé, langue et discours, edt Nathan Université, 2e edt, 2002, p. 48.

(٣) ينظر: J. P, Théories du langage, Pierre Mardaga, Bruxelles, 2e edt, 1977, Bronckart p. 121.

مركّب من جميع الأفكار والاهتمامات والأعمال التي تثير انتباه المجتمع »(١).

ولعلّ من أبرز ما تعنيه مراعاة الفعل الترجمي لخصوصيات المعنى الإتنوغرافي تجاوز مستويات الاختلاف اللفظي بين اللغات إلى مستويات هي أبعد من أن تنحصر في الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية. وحتى الاختلافُ في التعيين على مستوى الواقع الفيزيائي والواقع الاجتماعي الذين ترجع إليهما وحدات اللغة، ذلك الذي يعدّ أبسط أنواع الاختلاف، والذي قد يبدو في ظاهره لفظيا فإنه - في ظل نظرية رؤى العالم - لا يخلو من صعوبات على مستوى المعنى الإتنوغرافي، بحيث يقف أمامها المترجم عاجزا عن نقل المعنى؛ فليس هنالك نفس المدلول أو المرجع لكلمتين أو أكثر من لغات مختلفة قد تصلح إحداها أن تكون ترجمةً للكلمة أو الكلمات الأخرى، إن « كلمة Ami (صديق) الفرنسية هي أبعد من أن تملك صدق الكلمة الألمانية Freund وعمقها »(٢). يستخدم الفرنسي كلمة Bois [حطب] لتعيين المكان الذي تنبت فيه الأشجار، ومادة الحطب بشكل عام، وحطب البناء(٣) bois de charpente، والحطب المعدّ للاشتعال [. . .]، بينما يستخدم الدانماركي كلمة " tr? " لتعيين الشجرة، ومادة الحطب بشكل عام، ويستخدمها - بالتزاحم مع كلمة " t?mmer" لتعيين حطب البناء، لكنه لا يستخدم هذه الكلمة للدلالة على المكان الذي تنبت فيه الأشجار، ولا للدلالة على الحطب المعدّ للاشتعال »(٤).

في كل لغة تُمنح للكلمة حمولة دلالية خاصة بها تختلف قليلا أو كثيرا عما

(1) Sapir. E, Linguistique, (tr/ Jean-élie Boltanski et Nicole soulé-susbielles), Minuit, Paris, 1968, p. 75.

(٢) جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، ص٢٢٩.

(٣) قطع خشبية يتمّ تجميعها من أجل إسناد بناء مّا. (ينظر: Petit Larousse, Librairie Larousse, 1991, p. 201.)

(4) Martinet. A, Ele,ents de linguistique générale, p. 11.

يقابلها من الكلمات في اللغات الأخرى، فحينما يستنكف العربي، مثلا، عن تسمية العورات بحقائقها ويستعيض عنها بالكنايات، وحينما يرى في صمت البكر دلالة على الرضى بالزواج، بينما ينتظر من الثيب تلفظها بصيغة الرفض أو الرضى، وحينما يفرّق بين المؤنث والمذكر في ضمائر الغياب والخطاب، وحينما يفرق بين نسب الأم (الخؤولة)، ونسب الأب (العمومة)، وحينما يغلّب الذكورة على الأنوثة في صيغ الخطاب، فهو بهذا يضع لغته داخل سياج من الأفكار والتصورات لا يمكن للترجمة أن تحقق تطابقها المنشود في ظل تجاهله أو اختراقه.

إن الحمولة الدلالية في الكلمات لا ترتدّ إلى أصواتها وبناها اللفظية، ومراجعها في الواقع الاجتماعي أو الفيزيائي، بقدر ما ترتدّ إلى شحناتها الشعورية، ومضامينها الثقافية، فمثلا لفظ "العفة" لدى العربي لا يمكن أن يجد له المترجم الأوروبي لفظا من لغته إلا على سبيل التقريب البعيد، لأن شحناته الدلالية المستمدة من منظومة الحقل الدلالي للأخلاق العربية لا تعرفها لغته، وتفريق العربية بين كلمات: الرهبة، والخوف، والفزع، والرعب، والخشية، والتقوى، لا يمكن إطلاقا أن نجد لمعانيه الدقيقة ما يقابلها في لغة أخرى.

يبدو أن من أهم النتائج التي يمكن أن نخلص إليها عند الحديث عن خصوصيات المعنى الإتنوغرافي في اللغات القول بأنه ليس بإمكاننا أن نترجم لأننا لا نتكلّم إطلاقا عن الشيء نفسه في لغتين مختلفتين[1]. إن الاعتماد على المعنى الإتنوغرافي يعني التسليم بصعوبة الترجمة، ومسايرة القول الذي يرى أن الترجمة لا يمكن أن تكون أكثر من محاولة تقريبية، وأن مهمة المترجم لا يمكنها أن تكون شيئا آخر غير الاجتهاد في تأويل المعنى ومحاولة تقريبه.

وههنا نتساءل: هل في إثارة مبدأ الاختلاف بين اللغات على هذا الوجه

(١) ينظر: جورج مونان، المسائل النظرية، ص٩٥.

التفصيلي الدقيق ما يعرقل من مهمة المترجم، أو يعطل مسيرة الترجمة؟ يؤكد بعض اللسانيين أنه إذا كان مبدأ الاختلاف هو السبب في صعوبة الترجمة فإنه كذلك سبب لانتعاشها وتأكيد وجاهتها في إثراء اللغات وترقيتها، وفي بناء الحوار الحضاري بين الشعوب، ونصب جسور التواصل فيما بينها.

إن من أهمّ الثمار التي يمكن أن تجنيها الترجمة على الرّغم من صعوبتها وانتفاء الأمانة في نقلها للمعاني هو ما يعود على اللغة المترجم إليها من فوائد. يقول طه عبد الرحمن: «إذا كانت الترجمة وصلا بين لغتين اثنتين، فإن هذا الوصل لا يعني أبدا تحديد معنى جوهري يتحتّم نقله بأمانة [. . .] وإنما الذي يعنيه حقا هذا الوصل بين اللغتين بطريق الترجمة هو إمداد إحداهما للأخرى بما تفتقده إمدادا تستفيد منه كلتاهما، ذلك أن المعنى المنقول لا بدّ وأن يأتي بالجديد للغة الناقلة، قلّ أو كثر، فيزيد في سعتها ومُكْنتها، لكن هذا المعنى لا يطابق بإطلاقٍ المعنى المأصولَ في اللغة المنقولة، ولو تحرّى المترجم بغاية الجهد الوفاءَ بعناصره على وجه التمام»(١).

من المبادئ الإيجابية التي تنطلق منها الدراسات اللسانية المعتمدة على الموقف الهمبولتي القول بأنه «ينبغي أن يكون المترجم وفيا لما يسميه همبولت das fremde (أي ما هو غريب أو أجنبي . .) أي ذلك الشيء الذي ينبغي أن يستشعره القارئ في الترجمة بوضوح، والذي ـ إضافةً إلى ذلك ـ يُثري اللغة المنقول إليها، ويُحسِّنها ويُرقِّيها. الأجنبي هو خاصية جديدة يضيفها المترجم إلى لغته، فيعمِّق من فكرها، أو يرقِّيه، أو يوسّع منه. وعليه فإن وفاء المترجم يستهدف ـ في نهاية الأمر ـ أمّته»(٢).

(١) طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة ١ – الفلسفة والترجمة، ص١١٣–١١٤.

(2) Boris Buden, La traduction est impossible, vive la traduction, (tr/Pierre Rusch), http://translate. eipcp. net/transversal/1206/

لقد وعى بعض اللسانيين هذا المعنى بشكل جيّد فعمدوا إلى تحرير فعل الترجمة من إشكالية التنافر والاختلاف بين اللغات، وبيان ذلك أنهم « لا يُسايرون القول بالاختلافات القاهرة التي تحكم على الفهم بأن يكون دائما شيئا آخر، وتحكم على الترجمة بألا تكون سوى خداع: فوجود الإرادة لفهم الأجنبيّ وترجمته، والشعور بالغرابة أو الشعور تجاه الغريب والأجنبيّ، والاهتمام أوالقصد الذي يمكن أن يُمنح له، والذي هو أيضا احترامه، كل ذلك علامات على إمكانية تشكيل مجتمع مع الأجنبي. من أجل ذلك، ينبغي أن نفترض أن ما هو أجنبي ليس هو كذلك بشكل كامل، وأنه يوجد بين البشر، لأنهم بشر، نقاط اشتراك تعطي لنشاط الفهم والترجمة معنى »(١).

يبدو من أمر هذه المشاعر التي أشار إليها النص السابق أنها تحمل سر الصمود الذي تحلّى به الفعل الترجمي منذ وجوده في تاريخ البشرية إلى الآن، وأنها تشير إلى موقف أخلاقي هام ينبغي أن تؤمن به الترجمة، وأن تستوعبه وتحتمي به. فالقيام بالترجمة ليس مجرد عمل تقني نؤديه من خلال أطر لسانية بحتة، إنما هو ممارسة خلقية هي على أرفع مستوى يمكن أن يكون عليه السلوك الحضاري، وعمل إنساني هو على درجة سامية من الإحساس بالآخر، والتعامل معه في سياق من الحوار الحضاري المفتوح والاتصال التعاوني المتبادل.

لكن الترجمة قد تعدم الإحساس بهذه الممارسة الخلقية إذا ما انشغلت بمحاولة التصدي لظاهرة الاختلاف القائم بين أنظمة اللغات، ومن شأن هذا الانشغال أن يصرف الجهود عن هذه المهمة الجليلة، خاصة في مثل هذه الظروف العصيبة المشحونة بأسباب الصراع والشنآن بين حضارتي الشرق والغرب.

وفي هذا السياق يجدر بنا أن نشير إلى موقف هام لجورج مونان يصرُّ فيه على

(1) Friedrich Schleiermacher, Des différentes méthodes du traduire et autre texte (tr/ A. Berman et C. Berner), Edition du seuil, 1999, p. 120.

تقديم المزيد من الجهود لإزالة مظاهر الاختلاف بين اللغات، وذلك ضمن إشارته إلى ظاهرة الاحتكاك بين اللغات في ظل ما يسمح بتقاربها، ومن المواقف التي لاحظ أنها كفيلة بتحقيق هذا التقارب وبإزالة التنافر بين الأنظمة النحوية للغات السعي في توحيد المقامات؛ فهو يرى أن البون الفاصل بين السياقات المقامية (اللغوية وغير اللغوية) غير المشتركة تتقلّص بفعل الاحتكاك الترجمي فيما بين اللغات شيئا فشيئا، وذلك بوجود مقامات مشتركة قد تصل إلى درجة تأثير إحدى اللغتين في الأخرى. إنه يدعو إلى اختراق الأنظمة النحوية عن طريق توحيد المقامات، استنادا إلى أن الترجمة تكون أكثر احتمالا وكمالا كلما كانت السمات الدلالية الملائمة لمقام مّا أدق وصفا وتحديدا وعدا[1]. إن توحيد المقامات ـ على هذا النحو الذي يصنعه احتكاك الترجمة ـ يستهدف في النهاية توحيد الثقافات والقيم والمعتقدات التي تختص بها الأمم والشعوب.

يشير جورج مونان ههنا إلى موقف من مواقف الاتصال بين الشعوب تصنعه الترجمة تحت تأثير استمرارية الاحتكاك بين اللغات، لكنه ليس من نوع الاتصال الحضاري القائم على احترام الآخر وعلى التعاون المتبادل، إنما هو اتصال يدل على موقف هو أشبه ما يكون بموقف الهيمنة، هيمنة الشعوب "القوية" "الغالبة" على الشعوب "المستضعفة" "المغلوبة"، أو بموقف العولمة مثل ما يحلو للبعض أن ينعته.

قد كان يمكن ألا يؤثر الاحتكاك بين اللغات في الترجمة بصورة سلبية على إحدى اللغتين لو كانتا معا على درجة متقاربة في تمثيل مظاهر القوة والغلبة والتمكين، مثل الإنجليزية مع الألمانية أو مع الفرنسية، لكن كيف الحال إذا ما لم يكن لإحدى اللغتين حظّ في تمثيل مظاهر القوة والغلبة والتمكين، وكان أهلها من شعوب العالم المتخلف، أو شعوب العالم الثالث، أو السائر في طريق النمو، مثلما يتردد استعماله في الاصطلاح الإعلامي العربي المعاصر.

(١) ينظر: المسائل النظرية، ص٥١-٥٦، ٢٩٩-٣٠٢، ٣٠٨.

وهنا نأسف لبعض الترجمات العربية التي يساهم أصحابها ـ بوعي منهم أو بغير وعي ـ في تحقيق هذا التهديد المحدق باللغة العربية، مع ما لهم من فضل الإسهام في إثراء العربية بنشر مختلف المعارف والعلوم، وذلك حينما يتساهلون في عملية النقل إلى لغتهم من اللغات الأخرى فيصوغون ترجماتهم على غير ما تقتضيه أبنية العربية، ولا يتحرّجون في أن يكتبوا على منوال اللغة المنقول منها، بل إن منهم من يفضّل أن تأتي تراكيبه مصوغة على طريقة اللغة المنقول منها، بحجة ما في ذلك من البساطة، والاستئناس والتعود، ويغفلون عما يمكن أن يُسلم إليه هذا السلوك من نتائج خطيرة قد تؤدي، مع استمرار الإلف وكثرة الاستعمال، إلى طمس معالم الخصوصية في لغتهم، أو إلى إذابة بنيتها في بنى اللغات الأخرى، وهو أمر ينبغي أن يحرص أبناء العربية على رده ودحض شبهاته مهما كان فيه من الخير الذي يعتقده جورج مونان حينما يدعو إلى توحيد المقامات في الترجمة بين اللغات. ويجدر بنا ههنا أن نشيد بدور بعض العلماء في التنبيه على خطورة تأثير الترجمة على تغير أساليب العربية، عن طريق التأثر بأساليب الفكر العربي(١).

قد يبدو من الخير في دعوة جورج مونان هذه أنها تيسّر الترجمة، وتزيل الكثير من عقباتها، لكنها تتضمن ـ في الوقت ذاته ـ تهديدا خطيرا بطمس معالم الخصوصية في لغات العالم، فالدعوة إلى توحيد المقامات مآلها، مع مرور الزمن، توحيد القيم والتصورات التي تتمايز بها الأمم والشعوب، والتي هي قوام حضاراتها. وههنا تهديد آخر، هو التهديد بإلغاء الحاجة إلى الحوار الحضاري، ذلك أن الحوار الحضاري يستمدّ مقومات وجوده من شخصيات الشعوب وثقافاتها، ومما يظهر في تراثها البشري من بصمات التميز والاختلاف، ومما تحمله فسيفساؤه من دقائق الروعة والجمال.

(١) ينظر: محمد عناني، نظرية الترجمة الحديثة، ص٢٠٧-٢١٣.

ومن هنا ينبغي التفريق والتوضيح: أن يتم التقريب بين المقامات المختلفة بين لغتين بفعل الاتصال الترجمي فهذا أمر قائم لا يمكن رده، بل هو مقتضى من مقتضيات الحوار الحضاري الذي نسعى إليه ولكن، أن يكون ذلك على حساب إحدى اللغتين أو على حسابهما معا، أو على حساب ما يتصل بهما من خصوصيات في الفكر والمعتقد والشعور، فهذا هو الخطر الذي ينبغي التحذير منه ومن عواقبه، خاصة وأن جورج مونان يستبعد إمكانية أن تبقى لغتان محتكتان سليمتين، ويرى أن الفصل التام [يعني الفصل الذي يفضي إلى المحافظة على بنيتي اللغتين المحتكتين] يتطلب من المتكلم المزدوج اللغة انتباها متواصلا قلّ من يقوى عليه، على الأقل لأجل طويل(١)، والمثير للانتباه أن هذا الرأي لمونان يبدو شبيها إلى حد كبير برأيٍ للجاحظ يقول فيه: «ومتى وجدناه أيضا قد تكلم بلسانين، علمنا أنه قد أدخل الضيم عليهما، لأن كل واحدة من اللغتين تجذب الأخرى، وتأخذ منها، وتعترض عليها»(٢).

إن النقل من لغة إلى أخرى واقع قائم وأمر مشهود، به بعض المشكلات والصعوبات مثلما سبق بيانه في غضون هذا العمل، ولكن هذا لا ينبغي أن يقودنا إلى الاعتقاد بتعذر الترجمة ونحن نرى مئات بل آلاف الكتب المترجمة تُطبع كل عام. فعلام نبالغ في القول بضرورة اختراق الأنظمة النحوية لمجرد أننا لا نتمكن من الترجمة المثالية الكاملة؟، ولِم يراد للترجمة أن تكون كاملة أو لا تكون؟.

إن المشكلات الحقيقية التي ينبغي توجيه الاهتمام إليها هي كيف تكون الترجمة قريبة من الكاملة، مع شرط الحفاظ على خصوصيات الأنظمة النحوية للغات؟. وكيف ينبغي أن تكون الترجمة صحيحة بأن يكتب المترجم على منوال

(١) ينظر: جورج مونان، ص٥٣.

(٢) الجاحظ، الحيوان، (تح/ محمد عبد السلام هارون)، دار الجيل، ١٩٥٥، ج١، ص٧٦.

اللغة المنقول إليها مراعيا للمعنى وفق روح اللغة المنقول منها؟، وكيف يكون السعي إلى تحقيق ترجمة صحيحة وقريبة من الكمال؟.

وفي هذا السياق نشير إلى بعض الطروح اللسانية التي تفضل أن تواجه الأمر مواجهة جادّة ضمن البحث عن الأطر الواقعية المتاحة، فتسعى إلى وضع سبل إجرائية تحاول أن تكيِّف بها الألفاظ والمعاني في اللغة المترجم إليها مع ألفاظ ومعاني اللغة المترجم منها، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده ياكبسون في قوله: «حيثما تكون هنالك اختلافات يتمّ تعديل الاصطلاح وتوسيعه بواسطة الاقتراض، والمحاكاة، وتوليد المفردات، والتغيير الدلالي، وفي الأخير بواسطة ظروف العبارة. ومن الأمثلة على ذلك ما يحدث في اللغة الأدبية الأكثر حداثة للشوكشي Chukchee في الشمال الشرقي لسيبيريا: كلمة "écrou" [حزَقَة] تحولت إلى "clou tournant" [مسمار لولبي]، و"acier" [حديد صلب أو فولاذ] إلى "fer dur" [حديد صلب]، و"étain" [قصدير] إلى "fer mince" [حديد ليّن]، و"craie" [طبشور] إلى "savon à écrire" [صابون للكتابة]، و"montre" [ساعة] إلى "c ur martelant" [قلب طارق]»(١).

بمثل هذا الموقف الجاد الذي يشير إليه نص ياكبسون السابق يمكن لفعل الترجمة أن يتخلّص من الدخول في متاهات النظر في الكليات التي لا توصله إلى شيء، وأن يستعيض عنها بالنظر فيما يمكن أن تتكيف به اللغات عن طريق تزويدها بصيغ جديدة ودلالات، وأن يتجاوز مخاوفه إزاء ظاهرة الاختلاف بين اللغات، التي إن كانت تضرّ من جهة ما قد تثيره من الصعوبات المعرقلة للفعل الترجمي، فإنها تنفع من جهة ما تفتحه من آفاق الإثراء المتبادل بين اللغات، وما تسمح به من تفعيل للحوار الحضاري، وما تدفع به إلى مزيدٍ من الرقيّ والازدهار.

(1) Jakobson. R, Essais de linguistique générale, p. 82.